قياس النشاط الاقتصادى

اعداد

د / محمد ابراهيم مبروك

تمهيد

إن التعرف إلى الحسابات القومية من الناتج القومي. والدخل القومي والإنفاق القومى تعد على درجة بالغة الأهمية في محاولة قياس مستوى وطبيعة النشاط الاقتصادي لبلد ما.

أولاً– الناتج القومي: Gross National Product (G. N.P

- يعرف الناتج القومي الإجمالي بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ونستخلص من التعريف أن الناتج القومي الإجمالي يشتمل على السلع والخدمات النهائية وحسب، بمعنى أنه لا يشتمل على السلع والخدمات الوسيطة. مثال إنتاج الخبز يحتاج إلى الدقيق وإنتاج الدقيق يحتاج إلى القمح.

وكذلك لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي العمليات المالية حيث إنها لا تتضمن إنتاجًا جاريًا. فالمشتريات والمبيعات من السندات والأوراق المالية الحكومية لا تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي. لأنها لا تتضمن إنتاجًا جاريًا.

حساب الناتج القومي الإجمالي

- ويمكن حساب الناتج القومي الإجمالي بإحدى طريقتين الأولى، هي طريقة المنتجات النهائية والأخرى هي طريقة القيمة المضافة
- وتأخذ الطريقة الأولى في حسابها السلع والخدمات النهائية فقط، ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة. وتكون السلعة أو الخدمة نهائية إذا أنتجت / أو اشتريت بغرض الاستخدام النهائي. وليس بغرض بيعها أو استخدامها في عملية إنتاجية أخرى خلال الفترة التي يتم خلالها حساب الناتج الإجمالي.

أما طريقة القيمة المضافة

- فتأخذ في حسابها الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى. ثم تجمع هذه الزيادة لكل قطاعات الاقتصاد القومي. ويشير ذلك إلى أن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وبين تكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج (مثال تغليف البلح)

الفرق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي.

- إن نشاط المجتمع الهادف إلى تحويل المواد الاقتصادية إلى سلع وخدمات يطلق عليه الإنتاج والذي يستخدم لسد الحاجات وإشباع الرغبات وحصيلة هذا الإنتاج هو الناتج الإجمالي.
- ويقصد بالناتج القومي الإجمالي : بأنه القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات المنتجة من طرف مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. والمملوكة لمصريين خارج او داخل البلد
- أما الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.ويسمى بالداخلي أو المحلي لأنه يعكس نتائج النشاط اقتصادي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين الموجودين داخل بلد ما.بغض النظر عن جنسياتهم.

ثانيًا–الدخل القومي

- يمثل موضوع الدخل القومي أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي وتسلط المدارس الاقتصادية كافة الضوء على هذه الأهمية، ومن ثم فدراسة الدخل القومي وتحليل مكوناته والإلمام بطرق قياسه كانت – ولا تزال– موضوع اهتمام الاقتصاد بين قديمًا وحديثًا. أن الدخل القومي= مجموع عوائد عناصر الإنتاج في جميع الوحدات الإنتاجية لسنة معينة. وعرفه هيكس بأنه مجموعة من السلع والخدمات ردت إلى أساس عام قوى بالنقود

أهمية دراسة وتحليل الدخل القومي

١- إدراك مدى التطور الاقتصادي بين فترة وأخرى وذلك بمعرفة معدل النمو الاقتصادي.

٢- حساب الدخل الفردي (متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي).

٣- معرفة الطلب الكلي على الخدمات والسلع وحجم الموارد المتاحة للاستثمار.

٤- يسهم في وضع الخطط المستقبلية للتنمية الاقتصادية.

٥- معرفة مساهمة كل قطاع من قطاعات الدولة في الدخل القومي (القطاع الزراعي، الصناعي، الخدمي) وذلك لتحقيق التوازن بين الأنشطة المختلفة .

٦- المقارنة بين الدول لمعرفة درجة التباين في الأداء الاقتصادي وأسباب ذلك ومن ثم الاستفادة من التجارب الناجحة ذات المردود الايجابي

طرق قياس الدخل القومي

١- طريقة الناتج:

الناتج القومي عبارة عن قيمة السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة. إذن يتم حساب قيمة السلع النهائية وحسب ولا يتم حساب قيمة السلع الأولية والوسيطة.

وهناك طريقة القيمة المضافة وهي عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة. بمعنى آخر هي قيمة ما تضيفه كل مرحلة من مراحل الإنتاج إلى قيمة السلعة النهائية.

٢ – طريقة الدخل:

تشمل عوائد عناصر الإنتاج وهي الأجور والمرتبات والريع والفوائد والأرباح بالإضافة إلى دخول أصحاب المهن الصغيرة مثل المحلات الصغيرة والمطاعم وغيرها. ولا تشمل هذه الطريقة المدفوعات التحويلية للأفراد وانتقال ملكية الأصول من شخص إلى آخر.

- **٣ - طريقة الإنفاق:**

- **تشمل مكونات الإنفاق الكلي ما يلي:**
  - الإنفاق الاستهلاكي (العائلي).
  - الإنفاق الاستثماري.
  - الإنفاق الحكومي (مشتريات القطاع الحكومي).
- القطاع الخارجي (الصادرات- الواردات).

صعوبات تقدير الدخل القومي

١. **انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي:** ينتشر في بعض المجتمعات خاصة الزراعية تجنيب جزء من ناتجها من المحاصيل الغذائية عن السوق وبالتالي لا يتم تقديرها. ولا تدخل في حساب الدخل القومي.

٢- **تقدير الدخول العينية:** معظم الأفراد في المجتمع يحصلون على دخولهم في صورة نقدية ومع ذلك هناك بعض الفئات تخص على جزء من دخلها في صورة عينية أي في صور سلع أو خدمات. وهذا النوع من الدخول يثير صعوبة في تقديره وتحديده ومن ثم إدخاله في حساب الناتج القومي.

- ٣- **انتشار الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة**: تضم هذه الأنشطة معظم الأنشطة التي تقع في إطار النشاط الاقتصادي غير الرسمي

٤- **عدم الاهتمام بالأضرار البيئية**: يترتب على الأنشطة الاقتصادية إنتاج السلع والخدمات التي تدخل في تقدير الناتج القومي وتضيف إليه. إلا أن هذه الأنشطة الصناعية والزراعية تنتج كذلك تلويثًا للبيئة في أشكال متعددة.

٥- **تغير القوى الشرائية للنقود:** يعكس تقويم الناتج القومي بأسعار السوق الجارية ما يطرأ على هذه من تغير. إذ قد تزداد أو تقل قيمة الناتج القومي لذات الكمية في السلع والخدمات لا لشيء سوى تغير الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض.

٦- **معيار الدخل القومي مضلل من حيث التوزيع:** يخفى استخدام معيار الدخل القومي الذي يتم تحديده بصورة كلية إجمالية حقيقية التباين وعدم العدالة في التوزيع بين مختلف الفئات الاجتماعية التي شاركت في إنتاجه والتي لم تشارك فيه.

ثالثًا- الإنفاق القومى

تعتمد هذه الطريقة في تقديرها للناتج المحلي لإجمالي على حساب الإنفاق الكلي على الإنتاج النهائي من طرق القطاعات الأساسية للاقتصاد القومي.

والإنفاق الكلي ما هو إلا الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية عادة تكون عام.

ولتقدير الناتج الداخلي الإجمالي لابد من جمع إنفاق كل قطاع اقتصادي كما يلي:

١. **إنفاق قطاع العائلات (الإنفاق الاستهلاكي):** ويمثل مجموع القيم النقدية للسلع النهائية– والخدمات التي يستهلكها الأفراد من سع معمرة (سيارة– أثاث) أو غير معمرة – السلع الغذائية).

٢. **إنفاق قطاع العمال (الاستثمار الإجمالي):** يمثل مجموع قيمة الإنفاق الاستثماري الخاص والعام على السلع الرأسمالية (الإنتاجية) ويسمى إجمالي الاستثمار المحلي.

٣- **الإنفاق الحكومي**: ويمثل إنفاق الدولة على احتياجاتها من السلع والخدمات للقيام بوظائفها المختلفة. ويتكون من:

أ- الإنفاق الحكومي الجاري:

ما يتعلق بدفع الأجور والمرتبات للموظفين والعمال.

ب- الإنفاق الحكومي الاستثماري:

ما يتم إنفاقه على الأصول الرأسمالية كبناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشاريع المختلفة.

ج- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي:

الإنفاق الحكومي على مشتريات السلع والخدمات الاستهلاكية.

٤- إنفاق العالم الخارجي (صافي الصادرات):

ويقيسه من خلال طرح الصادرات من الواردات.

وعليه فالناتج المحلي بطريقة الإنفاق= مجموع الإنفاقات الكلية في القطاعات الأربعة السابقة.

رابعًا- صعوبات قياس النشاط الاقتصادي

١- نقص وعدم توافر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية.

٢- استبعاد بعض النشاطات الاقتصادية لعدم القدرة على قياسها كالخدمات الشخصية.

٣- إدراج بيانات بعض الأنشطة رغم عدم توفر بيانات خاصة بها.

٤- مشكلة المدفوعات التحويلية (المبالغ التي يتم الحصول عليها دون مقابل مثل الإعانات والمنح)

٥- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة التي تستعمل لعدة سنوات.

٦- التقلبات في مستوى الأسعار من فترة لأخرى. الأمر الذي يفضى إلى التباين في تقديرات الناتج المحلي.

٧- مشكلة اختلاف قيمة العملات الوطنية بين الدول ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية، مما يجعل المقارنة بين الدخول الوطنية للدول غير دقيقة.

٨- صعوبات تقدير نشاطات السوق الموازية. (الاقتصاد غير الرسمي) وما تمثله من خسائر للاقتصاد الوطني الرسمي.